لا يجب ان يكون صفة للفاعل بل قد يقوم بالمفعول كهيئة
المضروبية الحاصلة من مصدر الضرب فالاولى
للشارح ان لا يترك الكلام المسند في قوله اسند
الكلام على ابهامه بل يفسره بالتكلم وان يقول هنا
لا التكلم بالكلام والالتزم به ان يمنع كون التكلم
بالكلام مسندا الى ذاته تعالى حقيقة بناء على ان
المسند في هذه الآية هو التكليم لا التكلم
بالكلام وبهذا البيان ظهر ان الاول ان قوله او
المدعى الخ تعليل لكلا الظهورين الثاني فساد ما قيل
نعم المدعى هو التكلم لكن لما كان النزاع بيننا وبين
المعتزلة في صفة الكلام لا في صفة التكلم حمله عليه
انتهى لانه حمل الكلام على ما لا يدل هو عليه نعم
يدل عليه بواسطة ما يذكره بعد من ان التكلم عند
الاشاعرة هو الاتصاف بالكلام لكنه جواب المحشي
لدفع آخر وانما قال فالأولى الخ ولم يقل فالصواب
لاجل ذلك الجواب او لاجل جواز حمل الكلام في كلام
الشارح على معنى التكلم كما جاز ذلك في كلام المصنف
وان كان الاولى والاليق بمقام الشرح والكشف ازالة
ابهامه بتفسيره بالتكلم بالكلام قوله الآتي الكلام
هاهنا مبني على عدم الفرق الخ يقتضي الفرق بين
الاسنادين في ان كلا منهما يقتضي اتصاف المتكلم
بالكلام عند الاشاعرة اما اسناد الكلام الى فاعله
فظاهر لانه موضوع لذلك الاتصاف وكذا اسناد
كل فعل او شبهه الى فاعله واسناد التكلم الى فاعله
فلانه باضع يقتضي اتصاف فاعله بالتكلم لما عرف
واتصافه بالتكلم يقتضي اتصافه بالكلام عند
الاشاعرة لانه لما كان التكلم هو الاتصاف بالكلام
عندهم فالاتصاف بالتكلم عبارة عن الاتصاف
بالاتصاف بالكلام ومن البين ان الاتصاف
بذلك الاتصاف يستلزم الاتصاف بنفس الكلام
وبالعكس والالم يتصف بذلك الاتصاف فلم
يتصف بالتكلم وهو خلاف المفروض الا يرى ان
الاتصاف بصفة ما تستلزم الاتصاف بذلك الا
والاتصاف بذلك الاتصاف يستلزم الاتصاف
بالاتصاف الثاني والثالث وهكذا الى غير النهاية
ولذا اورد على الصفات بلزوم التسلسل ودفعوه
بانه تسلسل في الامور الاعتبارية وبالجملة لا شبهة
في ان اسناد التكلم الى فاعله يستلزم اتصافه
بنفس الكلام عند الاشاعرة فمن يدعي كون
التكلم صفة من الاشاعرة كالمصنف لا محالة يدعي
كون الكلام صفة فلا باس في منع الشارح ولا في
عدم تفسيره بالتكلم فان قلت هذا الجواب
يصلح كلام الشارح من وجه ويفسده من وجه آخر
لان كلامه ان كان مبنيا على الفرق بين الاسنادين
فيتوجه ما اورده المحشي وان كان مبنيا على عدم الفرق
فلا وجه لمنع الشارح اسناد الكلام قلت ليس المراد
من عدم الفرق بينهما اتحادهما في الذات ضرورة ان
المغايرة بين المسندين اعني التكلم والكلام توجب
المغايرة بين الاسنادين في ذاتهما بل المراد اتحادهما
في المقتضى اعني كون الكلام صفة كما اشرنا فمجرد
مغايرتهما في ذاتهما كاف في ايراد المنع وان كان مدفوعا
باتحادهما في المقتضى ولذا سلمه بقوله على تقدير
تسليمه لكن بقي كلام لقوانه لا تحقق لاسناد الكلام

الاشاعرة

تنبيه